

Distr.: General  
25 February 2011  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بخصوص التقرير المرتقب للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومع اقتراب موعد صدور التقرير، أود أن أطلع مجلس الأمن على دواعي قلقنا بشأن قضايا رئيسية تتصل بتنفيذ هذا القرار.

أود أولاً أن أؤكد أن إسرائيل ملتزمة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يشكل أحد العناصر الهامة للأمن في المنطقة وهي تتوقع من أي حكومة لبنانية أن تحترم جميع جوانب القرار، بما في ذلك قضايا من قبيل حظر الأسلحة ونزع سلاح الميليشيات وتفكيكها واحترام الخط الأزرق بكامله، وغير ذلك من الالتزامات.

وقد قامت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) على مدى السنوات الأربع الماضية بعمل قيم للغاية، إذ ساعدت في حصر الأعمال القتالية المفتوحة بين إسرائيل ولبنان في حوادث قليلة نسبياً. ورغم هذه الإنجازات، فإن هناك عقبات كبرى تقف في طريق التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ويدخل في ذلك على وجه الخصوص ما شهدناه من الانعدام المقلق للتقدم في إنفاذ حظر الأسلحة في لبنان، وهو عنصر أساسي للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أريد به حرمان حزب الله وغيره من الجماعات الإرهابية من سبل بناء ترسانته غير المشروعة وإعادة تشكيلها. فما زال لدى حزب الله اليوم أكثر من ٥٥ ٠٠٠ قذيفة وصاروخ وما يركز على اقتناء أسلحة أكثر تطوراً. وقد تحقق تكديس هذه الأسلحة عن طريق عمليات نقل مشتركة ومنسقة للأسلحة غير المشروعة يسرها مباشرة السلطات السورية عبر الحدود السورية اللبنانية.



ومما يؤسف له أنه على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على نشر التقرير الأول للفريق المستقل لتقييم الوضع في ما يتعلق برصد الحدود اللبنانية، لم تتخذ الأطراف المعنية أي إجراءات حقيقية لمكافحة عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة. ولا يمكن الاستمرار في التحجج بالحالة السياسية في لبنان أو بأي تبريرات أخرى مدفوعة ببواعث سياسية، لالتماس الأعذار لمزيد من التأخيرات في هذه المسألة، التي تتسم بأهمية حاسمة لضمان السلام والأمن في منطقتنا.

إن إسرائيل تهيّب بمجلس الأمن وحكومتها لبنان وسوريا اتخاذ إجراءات فورية لمنع التهريب غير المشروع للأسلحة إلى لبنان. ومن ثم، تأمل إسرائيل في أن يطرح التقرير المرتقب خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة، مقرونة بمجدول زمني واقعي.

ومن العناصر الرئيسية الأخرى للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) نزع سلاح حزب الله وغيره من الميليشيات وتفكيكها. غير هذه المسألة كان نصيبها أيضا نفس انعدام التقدم الذي شهدته مكافحة عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة. فلا زال حزب الله ينشر أسلحة في كامل القرى المدنية في جنوب لبنان، بجوار المدارس والمستشفيات ودور العبادة والمباني السكنية.

وفيما يتعلق بوجود أسلحة جنوب نهر الليطاني، أود توجيه الانتباه أيضا إلى الحادث الذي وقع في قرية الشهابية حيث دوت أصوات عدة انفجارات في منزل يمتلكه أحد عناصر حزب الله. وعقب وقوع هذا الحادث، منعت القوات المسلحة اللبنانية وقوات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من الدخول إلى موقع الانفجار والأماكن المحيطة به. ورغم أن الأطراف المعنية كانت على علم حينها بأن حزب الله كان يعبث بالأدلة في ذلك الموقع، فإن القوات المسلحة اللبنانية لم تتخذ أي إجراءات للتدخل. ولم تتخذ يونيفيل هي الأخرى، في نظرنا، إجراءات قوية بما يكفي، إذا أخذت ظروف الحادث في الاعتبار.

وهذا الحادث ما هو إلا الحادث الأخير في سلسلة حوادث مماثلة وقعت في جنوب لبنان في السنتين الماضيتين. ومن المؤسف أن تلك الانتهاكات المتكررة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تشير إلى إخفاق متواصل في معالجة تلك الحوادث.

وردا على الحادث الذي وقع في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلنت الأمم المتحدة أنها ستجري تحقيقا وستخلص منه إلى نتائج. وتأمل حكومة إسرائيل في أن يكون للدروس المستفادة من هذا التحقيق انعكاس ملموس على الأرض لمجابهة طريقة العمل الحالية لحزب الله، ولا سيما فيما يتعلق بمواصلة نشر حزب الله للأسلحة في المنشآت والقرى المدنية.

وعملا بقرار حكومي بشأن موضوع قرية العجر، ظلت إسرائيل، في الأشهر الأخيرة، ولا تزال ملتزمة بإجراء مناقشات مع نظرائنا في الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

وفيما يتصل بالخط الأزرق، أود أن أكرر تأكيد موقف إسرائيل بشأن الحاجة إلى احترام الخط الأزرق بكامله. فاحترام الترسيمات الواضحة والجلية للخط الأزرق بكامله سيساعد في تعزيز الاستقرار في المنطقة وسيحول دون وقوع حوادث كتلك التي قتلت فيها القوات المسلحة اللبنانية المقدّم الإسرائيلي دوف هاراري في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠.

وأخيرا، أود التأكيد مجددا على أن إسرائيل تؤيد تأييدا كاملا تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وعمل يونيفيل وولايتها وقادتها وجنودها. وتقدر إسرائيل تقديرا خالصا المساعدة التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات في هذا الجهد المهم.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميرون روبين

السفير

البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة